خصخصة الأمن والتحول في احتكار الدولة للقوة

Privatisation of security and the transformation of the state monopoly on power.

آمنة عيساوة

جامعة سطيف02،الجزائر ، aissaouaamina@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/12 **تاريخ القبول:** 2020/12/14 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

تبحث الورقة في وضعية استحقاقية حيازة الدولة للقوة، هذا المعطى الشبه ثابت بالنسبة للباحثين في حقلي العلوم السياسية والسياسات الدولية، يبدو أنه آخذٌ في التراجع مع تنازل الدولة الارادي عن حيازة القوة بتشكلاتها التاريخية للقطاع الأمني الخاص، ممثلا في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ما أفرز تساؤلا ملحا حول أثر ذلك على استقلالية سياسات الدول. هنا تُحاجج الورقة لضرورة تجاوز مستوى التحليل الدولاتي إلى المستوى التعددي الشبكي الذي يعتقد في فاعلية وقدرة الفواعل العابرة للحدود القومية على إحراز تبدلات في واقع الأمن العالمي. لتخلص الورقة إلى أن القطاع الأمني الخاص تعمق في الدول الكبرى حتى أثر على قيمة احتكار القوة والديمقراطية معًا وتوسع دوره لدول الفاشلة ما زاد من تأزم الأوضاع فيها إنسانيا وكذلك سياسيا.

الكلمات المفتاحية: *خصخصة الأمن؛ الشركات الأمنية والعسكرية؛ احتكار القوة؛ الدول الفاشلة؛ النيوليبرالية.*

Abstract:

The state monopoly on power is one of important question on the fields of political science and international relations. Post-Cold War transformations allowed the use of force and violence to shift to non-state actors. The private security sector had an important share of the state's jurisdiction. Which had given the plural level of analysis an important space in international studies.The paper conclude that the private sector has deepened in the powers states,and It expanded across failed states.

Keywords: *Privatization of security; security and military companies; power monopoly; failed states; neoliberalism.*

* **المؤلف المرسل: آمنة عيساوة** aissaouaamina@gmail.com

مقدمة:

هيمن على مجالي العلوم السياسية والعلاقات الدولية لفترة زمنية ليست بالقصيرة، متغير ربط قدرة الدولة على فرض قراراتها داخليا وتحقيق مصالحها خارجيا بمتغير ثابث وهو القوة، التي تعد أحد أهم المفاهيم الأساسية التي نالتها البحوث والدراسات في الحقلين على سواء. ولعل مفهوم القوة عرف اهتماما أكثر من قبل منظري حقل العلاقات الدولية؛ يعود ذلك لسيطرة المنظور الواقعي على تفسير وقائع النظام الدولي حتى نهاية الحرب الباردة، ورواج افتراض أن الدولة تسيطر وبإحكام على القوة لأنها أساس البث في الملفات الأمنية وعلى رأسها الأمن القومي الذي لا يمكن التنازل عنه لفاعل من غير الدولة، وإن حصل وأن تنازلت الدولة فهذا يتم ضمن مستوى القضايا الدنيا أي السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا أكثر أما السياسات الأمنية فقطعا الدولة هي من يملك زمام الحسم فيها.

إلا أن نهاية الحرب الباردة حملت في طياتها كحدث تاريخي، الكثير من التحولات من بينها التحول في استخدام القوة الشرعية، لصالح قطاع الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة، الذي جاء كنتيجة لصعود الايديولوجية النيوليبرالية في الدول الغربية على حساب ليبرالية القرن التاسع عشر. ساعدت مراكز البحوث الممولة من المركب العسكري الصناعي في الولايات المتحدة على الترويج للفكر الجديد، وقدمت نهاية الحرب الباردة وسياسة تخفيض الجيوش داخل القطبين المتصارعين، خدمة جليلة للقطاع الأمني الخاص، الذي استطاع أن يثبت فعاليته في تحقيقه لرضا المواطنين في الخدمات الأمنية الخاصة بهم، لينتقل لإغراء الحكومات. كانت أحداث الحادي عشر من أيلول ومعها السياسات التدخلية للولايات المتحدة ؛ فرصة سانحة لاستعراض الشركات الأمنية والعسكرية لخدماتها سواء للدول الكبرى؛ أو الدول في المراحل الانتقالية؛ والدول التي تمرُّ بمراحل ما بعد النزاع والدول النامية، ويبدو أن هناك قاسمًا مشتركًا هو أن خصخصة الخدمات الأمنية تحدث عند عدم قدرة الدولة – وهي التي تقوم عادةً بتوفير الخدمات الأمنية التقليدية – أو عدم رغبتها في الواقع في القيام بهذا الدور (يونج، شولتز 2008، ص. 9).

تُحاول الورقة الاجابة على الاشكالية التالية: ما هو أثر الخصخصة الأمنية عبر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على احتكار الدولة للقوة؟ وتفترض الدراسة أن: توسع وتعمق الخصخصة الأمنية قلل من الاحتكار الشرعي والتاريخي للقوة من طرف الدولة سواء في الدول الكبرى أو الدول الفاشلة. وبدلا من أن تنتهج الدراسة محاولة الفهم التقليدية عن طريق النظر إلى الشركات الأمنية والعسكرية كامتداد لسياسات القوى الدولية؛ اعتبرتها فاعلا مستقل أنطولوجيا لاحتكاره وسيلة الفعل في السياسات الدولية (القوة)؛ فالشركات الأمنية والعسكرية اليوم تقع ضمن بيئة عالمية تشابكت فيها وظائفها مع الدولة والعديد من الفواعل من غير الدولة، واستطاعت بحكم تعقد قضايا السياسة العالمية، وما حازته من قوة الفعل، أن تتغلغل في الواقع الدولي وتبني سلطة معرفية بإمكانها أن تقدم على أساسها خيارات لصناع القرار في الدول فتصبح بذلك سياسات الدول مبنية على رؤية هذه الشركات.

1. خصخصة الأمن: الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة:

يتضح بُعد السوق في كل التعريفات التي تحمل كلمة *[خاص]* وينطبق هذا على مجال الأمن ضمن مفهوم حاضر واقعيا في مقابل ذلك قليل الرواج أكاديميا، إنه مفهوم الخصخصة الأمنية التي تقوم على تحويل الدولة جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجأ فيه الأعمال والكيانات الأخرى وحتى الأفراد، إلى الشركات الخاصة لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة الكامل أو النسبي، أو عجز مؤسساتها الأمنية عن أداء مهامها (الحاج2007، ص.16).

الخصخصة الأمنية وصناعة الأمن كلها مفاهيم ارتبطت بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وبالرجوع إلى تقارير الهيئات الحكومية رغبةً في وجود إجماع ما حول تعريف الظاهرة في متون تقاريرها الأممية، وُجدت إشارة وحيدة في تقرير الفريق العامل في مسألة المرتزقة المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام2008 والذي اعتبرها: [شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية، أي التي تغطي الدعم اللوجيستي، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع] (حموم، طهراوي2020، ص.600).

بداية يتضح الملمح الوظيفي في التعريف والفصل بين الشركات الأمنية الخاصة والعسكرية الخاصة، فالوظيفة الأمنية دفاعية في طبيعتها والوظيفة العسكرية هجومية،وهو ما أكد عليه شيرور (Shearer) فالشركات العسكرية الخاصة كيانات ذات تأثير استراتيجي، أما شركات الأمن الخاصة فتقتصر مهامها على حراسة المناطق والممتلكات الخاصة. وأكد كل من سنجر (Singer) وأفانت (Avant) على الناحية الوظيفية أيضاً، أين تعتبر أفانت AVANT الفرق قائم على أساس طبيعة العقود الموقعة، و Singer على أساس اختلاف ميدان نشاط كلايهما (Moesgaard2013, p.6).

إذن، الشركات الأمنية الخاصة هي الشركات التي تتخصص بتقديم الحماية الأمنية للأفراد والممتلكات بما فيها الأصول الإنسانية والصناعية. وهذا يعني أن خدماتها ليست بالضرورة خدمات مسلحة، فعملياتها بطبيعتها تتسِم بالدفاع وليس بالهجوم، كما أنها تخدم مجموعة كبيرة من العملاء تشمل الحكومات، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التجارية. أما الشركات العسكرية الخاصة فهي الشركات التي تتخصص بالمهارات العسكرية، بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم العملياتي، والدعم اللوجستي، والتدريب، وتوفير وصيانة الأسلحة والمعدات. ما يعني ضمنًا أن عُملاء هذه الشركات همْ في العادة من الحكومات، ولكنَّها قد تضمُ أيضًا الجماعات المتمردة والمليشيات والفصائل المسلحة الأخرى (يونج، شولتز 2008، ص.10).

تتبنى هذه الورقة تعريف لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تُعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:[ككيانات تجارية تقوم بتوفير خدمات الحماية العسكرية أو الخدمات الأمنية المتعلقة بها بشكلٍ مباشر بغرض الربح، سواءٌ على المستوى المحلي أو الدولي] (يونج، شولتز 2008، ص.10). وتتوزع مهام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على ثلاثة قطاعات (الدعم والاستشارة والعمليات).

خدمات الدعم: أكبر قطاع في خصخصة الصناعة الأمنية هو قطاع توفير خدمات الدعم، ومنه الدعم اللوجستي، وخدمة الطعام، وصيانة القاعدة العسكرية، والعديد من المهام الأخرى. تعتبر كل من شركة (Vinnell, KBR, Kellogg , Brown) الأكثر شهرة في هذا الميدان . ويُعد برنامج التعزيز المدني اللوجستي الأمريكي (LOGCAP)، حجر الزاوية الذي يستند إليه قطاع الخدمات الذي يَدُر أكبر الإيرادات. على سبيل المثال، أكبر عقد أمان خاص تم عقده مع العراق في الفترة (2003 /2006) الذي تم منحه إلى شركة KBR ويدار من خلال برنامج الزيادة المدنية اللوجستية للجيش، بلغت قيمته 14 مليار دولار، وتصل تقديرات أرباح هذا القطاع إلى 80 مليار دولار. وعند الانتشار العسكري الأمريكي في البلقان لفرض اتفاقات دايتون للسلام عام 1995، كانت (KBR)

الوحيدة المزود اللوجستي للقوات الأمريكية، وقد حدث النمو في قطاع خدمات الدعم نتيجة ارتباطه بمجالات الاستخبارات وجمع وتحليل المعلومات. وقد أكد مدير وكالة المخابرات المركزية السابق جيمس وولسي أن: [95٪ من المعلومات الاستخباراتية تأتي من مصادر مفتوحة]، أي امكانية الاستعانة بطلائع التجسس العاملة في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة(Brathwaite2007,p.2). وهنا يمكننا الربط بين طبيعة المعلومات المقدمة للوكالة الاستخبارات والقرارات التي تصاغ بناءً عليها.

خدمات الاستشارة: يقوم على استراتيجية توجيه وتدريب الجيوش الوطنية بهدف إعادة هيكلة القدرة العسكرية للدولة، أو حتى رفع قدراتها الاستراتيجية. تلجأ الدول الأقل نموً وقوةً في النظام العالمي إلى قطاع الخدمات الاستشارية للحصول على فرصة الاستفادة من خبرة ضباط سابقين في جيوش الدول المتقدمة والأكثر قوة، والذين يُعتبرون موظفين أو حتى مؤسسين للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أكثر هذه الشركات شهرة في هذا المجال(Dynacorp) .(Brathwaite2007, p.3)

خدمات العمليات: وهو القطاع الأكثر مشاركة في إدارة عمليات القتال. أحد أعظم قدرات هذا القطاع إمداده قوات الدول الهشة بالقوات العسكرية لإحداث التوازن مع المتمردين على أرض المعركة. وبذلك يكون هذا القطاع في طليعة العمليات القتالية، قد تنتج عنها في كثير من الأحيان نتائج لصالح طرف معتد ومنتهك لحقوق الإنسان. يواجه هذا القطاع العديد من الصعوبات، تدور بالأساس حول اللوائح القانونية التي تنطبق على العاملين فيه والذين يعتبرون مدنيين في ساحة المعركة (Brathwaite2007, p.4) .

2: الدولة واحتكار القوة المشروع:

الدولة عند ماكس ويبر Max Weber تنظيم إجباري على إقليم معين. تحتكر فيه السلطة القوة الشرعية، لممارسة اختصاصاتها ذات الطابع الالزامي والمستمر، ويرجع استخدام مؤسسات أو أفراد آخرين للقوة على إقليم الدولة إلى الحدود التي تسمح بها السلطة الشرعية. هذا على مستوى العلاقات السياسية والاجتماعية الداخلة في إقليم الدولة (Pierson2004,p.6).

دوليا؛ هيمن على العلاقات الدولية تفسير اعتماد الدول في تحقيق أمنها على ذاتها(Self Help) ، لأنها لا تثق في حسن نوايا الدول الأخرى. لذلك تعتمد في أمنها على جيوشها الوطنية التي تتكوَّن من مواطنيها. وتتمثَّل مهمة هذه الجيوش في درء المخاطر الخارجية التي تتهدد وحدة البلد. وتعمد الدول إلى أن تكون جيوشها قوية حتى تردع الدول الأخرى عن مهاجمتها أو كي تنتصر في الحرب إذا فشل الردع .لذلك، توجد في حسابات الدول علاقة طردية بين زيادة أمنها وزيادة قوة جيوشها، كلما كانت الجيوش قوية ارتدعت الدول المعادية عن مهاجمة الدولة. (الحواس2019، ص-ص.285-286)، ولعل مفهوم القوة في أحد أهم التصورات السائدة يقع ضمنه: قوة الجيش والمعدات، واستراتيجية الموقع والتخطيط الاستراتيجي، وكل هذه المعاني ارتبطت بتصورات الحرب والانتصار تاريخيا.

إلا أن الحجج أعلاه لم تعد مقنعة لجيل صاعد من الباحثين في العلاقات الدولية منهم ماريا فينمور التي تُحاجج لصالح فكرة تراجع الدولة في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد، ويعود ذلك حسبها إلى تراجع الدولة كقوة تغيير رئيسية، وهو ما جعل العلاقات بين الدول تتحول إلى سياسات عالمية محكومة بمنطق الشبكة أين تتشابك العلاقات بين الفواعل الدولاتية ودونها وما فوقها، على درجة من التعقيد تتجاوز الطرح التقليدي

الاختزالي الذي يراها علاقات تسيطر عليها الدولة كمالك وحيد للقوة الشرعية، الحاسمة على أرض الواقع (إدري2019/2018، ص47).

مع بروز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وبروز قطاع خصخصة الأمن الذي عرف تطورً ذاتيا لم يسبق له مثيل، اندفع الباحثون إلى تسليط الدور على قدرة الفواعل من غير الدولة على تنظيم ذاتها والتطور بعيدً عن تدخل الدولة، بل وقدرتها على التأثير على خيارات الدول بسب قوة المعلومات التي تحوزها والتي غالبا ما تحتاجها الدول لبناء استراتيجيتها وسياساتها الأمنية الداخلية وحتى الخارجية(Barak2013, p.4) .

تستبعد هذه الورقة الطرح الذي يتناول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من وجهة نظرية المؤامرة، فالكثير ينظر لها على أنها امتداد لمصالح قوى دولية تحركها لزعزعة استقرار دول بعينها أو التجسس على شخصيات سياسية وعسكرية ما.(Moesgaard2013, p.7) وبدلا عن هذا الطرح المضاد؛ تُحاجج الورقة إلى أن قطاع خصخصة الأمن جاء نتاج سيرورة تاريخية لتطور الليبرالية وتحولها في لحظة مواتية إلى ليبرالية جديدة، ولم يُؤثر هذا التحول على دول العالم الثالث وفقط، والتي غالبا ما يقدمها منصاري نظريات التبعية على أنها ضحية السياسات الاقتصادية الغربية، بل أثر أيضاً على الدول الرأسمالية الكبرى -وإن كان بمحض إرادتها- إلا أنه أخذ جزء كبيرُ من مهامها الاقتصادية وجزء لا بأس به من مهامها الأمنية محليا ودوليا.

3. التوجه النيوليبرالي وقطاع خصخصة الأمن:

حكمت النظرية الكنزية النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة منذ عام 1945 حتى أوائل العقد 1970. وقد عرفت كأيديولوجية بالليبرالية المتضمنة (Embedded Liberalism) إشارة إلى وجود حرية في السوق مع تدخل حكومي عند الحاجة يقتصر على خدمات الرفاه الاجتماعي للسكان (https://bit.ly/31FWXol).

في ذات الفترة السابقة، عملت مراكز الدراسات وجماعات الضغط التي تُمول من الأثرياء على تشويه الليبرالية المتضمنة والترويج لأيديولوجية جديدة عرفت باسم النيوليبرالية. ومن أبرز المنظرين لتلك الآيديولوجية البروفيسور فريدريك فون هايك وتلميذه ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو(الزيادات2020).

تلقت النيوليبرالية دعما ماليا سخيا من تحالفات لشركات تهمها ما ستنتجه الأيديولوجية الجديدة، وُجه الدعم لمراكز الدراسات والأبحاث التي روجت للفكرة وأظهرتها بشكل جذاب. مثل معهد انتربرايز الأمريكي (American Enterprise Institute)هيرتيج فاونديشن (Heritage Foundation) في الولايات المتحدة، ومعهد الشؤون الاقتصادية ومركز دراسة السياسات في المملكة المتحدة. كانت الأجنحة اليمينية في الحزب الجمهوري في أمريكا والحزب المحافظ في بريطانيا مُتَقبلة بشكل متزايد للأفكار النيوليبرالية والتي تم نشرها من قبل مراكز الأبحاث، وبدأت في منازعة سيطرة المعتدلين داخل أحزابهم. يُعد كتاب ميلتون فريدمان**[الرأسمالية والحرية]**، مثالاً جيداً لكيفية ترجمة الحجج الاقتصادية للنيوليبرالية لأيديوليوجيا سياسية رائجة، بينما يمكن اعتبار مارجريت تاتشر و رونالد ريغان المروجين الأكثر موهبة للنيوليبرالية كأيدولوجيا سياسية، والتي وصف البعض مضمونها ب "أصولية السوق" (https://bit.ly/2VCpjfd)

أدت النيوليبرالية (بسبب الخصخصة، وتخلي الدولة عن الرفاه، وازدياد ثروات الأثرياء) إلى امتلاك الأثرياء تأثيراً كبيراً على صنع القرار السياسي الأمريكي وعلى كافة المستويات. فلم تشهد أمريكا منذ ثمانينيات

القرن المنصرم رئيساً منتخباً لا يمثل توجهات مجموعة من الشركات العملاقة، إلا باراك أوباما الذي تم تقييد أفكاره وقراراته بتأثير تلك الشركات على أجهزة الدولة الأخرى(https://bit.ly/31FWXol).

عزز بروز التوجه النيوليبرالي اقتصاديا تسلل الخصخصة إلى قطاع الأمن، إلا أن ظهور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وتوسعهما لاحقا عالميا، سبقه وجود خطر [المجمّع الصناعي العسكري] الذي حذر منه داويت ايزنهاور في خطاب رحيله عن السلطة بتاريخ السابع عشر من جانفي 1961. كان إيزنهاور يشير إلى ذلك الأخطبوط العسكري-السياسي الذي بدأ في الظهور خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة خلال الحرب الكورية (1950-1953)، والذي كان يسعى لاستمرار الحرب وذلك من أجل تعظيم مكاسبه .(https://bit.ly/3eOM72Q)

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الولايات المتحدة تمكن النيوليبرالية من دواليب الاقتصاد والسوق فيها، فكان ذلك فرصة سانحة لعصر نهضة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. فبعد تقليص حجم الجيش الأمريكي بدأت هذه الشركات في تلقف خدمات العديد من الضباط والجواسيس الذين أصبحوا عاطلين عن العمل. وتعدى التوظيف الأمريكيين إلى عسكريين من جنسيات مختلفة، وكان رائد عمليات الخصخصة الأمنية في الولايات المتحدة ديك تشيني وزير الدفاع لدى جورج بوش الأب، ففي عام 1992 تم تكليف شركة Brown Root Service بوضع خطة لتنفيذ خصخصة الخدمات العسكرية في مناطق الحرب، وحصلت الشركة مقابل ذلك على 4 ملايين دولار، وتعتبر هذه الشركة فرعا عن الشركة الأم Halliburton التي ترأسها ديك تشيني منذ عام 1994. وقد تم تنفيذ خطة تشيني في الأعوام اللاحقة حيث جرى تقليص أفراد الجيش الأمريكي من 2.1 مليون جندي في عام 1989 إلى 1.4 مليون جندي عام 2004، وتولت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مهمة تغطية المهام الأمنية الجديدة خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية المتخطية للحدود وتحول الولايات المتحدة إلى سياسة التدخل العسكري بعد أحداث 9/11 (سويلم2005، ص.8).

بناء على ما سبق؛ افتراض الورقة لحجم ضعف استمرارية احتكار الدولة للعنف الشرعي دوليا، يحتاج إلى التركيز على نسبة العاملين في قطاع الأمن الخاص مقارنة بالعاملين في قطاع الأمن العام. وأثناء المقارنة بين نسبة المتعاقدين الخواص مقارنة مع الجنود النظاميين نجد أن هذه النسبة ارتفعت من 1 مقابل 50 جندي نظامي أثناء حرب الخليج الأولى (1991) إلى أن أصبح عدد العسكريين الخواص ضعف النظاميين في حرب العراق (2003) (Krahmann2009,p.5). وفي عام 2009 وظفت وزارة الدفاع الأمريكية 148050 متعاقد خاص في العراق مقابل 142000 جندي نظامي، وفي أفغانستان هناك 73968 متعاقد أمني خاص مقابل 782000 جندي نظامي، ما يوضح زيادة نسب المتعاقدين مقارنة مع النظاميين في تدخلات الولايات المتحدة العسكرية.(Krahmann2009, p.10) .

أعطت صحيفة Financial Times البريطانية لهذا التيار عنوان *[الخصخصة الزاحفة لأعمال الحرب]*، وأفادت أن نسبة موظفي القطاع الأمني الخاص في الولايات المتحدة فترة الثمانينات لم تتجاوز 2% لترتفع إلى 10% عام 2003 (سويلم2005، ص.8). وحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق العالمي على الدفاع وصل عام 2019 حوالي 2 تريليون دولار، (حوالي 38٪ أي ما يعادل 732 مليار دولار) من نصيب الولايات المتحدة فقط. في بداية عام 2001 كان حجم الإنفاق الأمريكي على الدفاع والأمن حوالي 287 مليار دولار. وفي أوائل 2020 وصل هذا المبلغ حوالي تريليون دولار. أي أكثر من ثلاثة أضعاف خلال أقل من عقدين. في

نفس الوقت ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) من حوالي 400 مليار دولار إلى أكثر من 700 مليار دولار عام2020. ربع هذه الميزانية، تقريباً، يذهب لجيوب العاملين بالوزارة في هيئة رواتب وخدمات ورعاية صحية، بينما يذهب ربع آخر للمتعاقدين الخارجيين مع الوزارة والذين يقدرون بمئات الشركات وعشرات الآلاف من العاملين(https://bit.ly/3eOM72Q)

شكل ظهور الايديولوجية النيوليبرالية التي تؤمن بدور القطاع الخاص وفعاليته الذاتية وقدرته على تنظيم ذاته، وتلبية حاجيات السوق دون تدخل الدولة، إلى وصول الخصخصة إلى القطاع الأمني الذي لطالما تمتعت الدول بسيطرتها عليه، بل أنه شكل عند الكثير من المنظرين والباحثين في حقل العلوم السياسية وحقل العلاقات الدولية، أهم ميزات سيطرة الدولة على اقليمها وطنيا وتحقيقها لمصالحها وأمنها القومي خارجيا، ما يطرح العديد من التساؤلات على أثر توسع استخدام الشركات الأمنية والعسكرية على تحقيق أمن الدولة القومي ومدى قدرة هذا القطاع النامي على الفصل بين قيم ومصالح الدول العليا الغير قابلة لتفاوض والمساءلة وبين الأرباح المالية التي تعد الدافع الأول وراء نشأة هذه الشركات.

4. الدولة الفاشلة وقطاع خصخصة الأمن:

سيطرت أوروبا استعماريا على أغلبية دول العالم الثالث حاليا، وبعد استقلالها أصبحت مصدرً لعدم استقرار النظام العالمي، فقد خلقت الدول الأوروبية الكبرى بسب منطق وستفاليا القائم على توازن القوى ثلاث موجات من التفكك الإمبراطوري، أغرقت العالم بمئتي دولة أغلبها هش. وعلى رأي أندرسون Anderson فهذه الدول حصلت على سيادتها الوطنية التي مكنتها من الوقوف على قدم المساواة مع جميع دول العالم المستقلة وفق منطق القانون الدولي، إلا أن تلك المساواة تختل تماما عند مقياس حيازة القوة والسيطرة عليها ومدى توظيفها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي (بركان2018-2019، ص، ص.77،79). فأغلب دول العالم الثالث غير مستقرة وتشكل مصدرً للتهديدات الأمنية الجديدة من الإرهاب؛ إلى الهجرة غير الشرعية؛ إلى مشاكل اللجوء؛ والاتجار بالبشر. وكل ذلك راجع إلى ضعف احتكار السلطة السياسية للقوة الشرعية التي أصبحت تصارعها عليها قوى متمردة أو إرهابية أو حتى جماعات مافياوية.

مع تفجر النزاعات الداخلية؛ فُتح المجال أمام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لاستعراض خدماتها وزيادة أرباحها (Barkovic2011, p.4.)، وقد شملت هذه الخدمات تدريب الجيوش والأفراد ومبيعات الأسلحة، والمساعدة التقنية وتوفير النقل العسكري والقتال. اتبعت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استراتيجية تنويعيه في صناعة الأمن فيما يخص الدول في مراحل النزاع أو ما بعد النزاع، من خلال المشاركة في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية، فرغم غياب الإطار القانوني المنظم لهذه العمليات، إلا أنها وفرت للأمم المتحدة طواقم مروحيات خاصة ووسائل لنقل قوات حفظ السلام في دارفور، كما وفرت الخدمات للمنظمات العسكرية الدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وقيادة الولايات المتحدة لإفريقيا (أفريكوم) في السودان والصومال وغرب أفريقيا، وقام فريق من الجنود الخاصين بحراسة مرافق الأمم المتحدة ومستودعاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن الكثير من الجهات الفاعلة الإنسانية تستخدم عملاء عسكريين خاصين من خلال عقود مبرمة في كل منطقة حرب تقريبًا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديموقراطية وموزنبيق وسيراليون والصومال والسودان. (حموم، طهراوي2020، ص-ص.603-604). كما أرسلت شركة Dyncorp مدربيها إلى كل من

هايتي، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وليبريا، وتيمور الشرقية، وأفغانستان، والعراق. وقدمت الشركة أيضا خدمات جوية لصالح برامج مكافحة المخدرات في أمريكا اللاتينية خاصة كولومبيا (سويلم2005، ص.13).

5. خصخصة قطاع الأمن وتأثيره على احتكار القوة في الدول الكبرى والدول الفاشلة:

أحد أهم الآثار السلبية على تحول احتكار الدولة للقوة الشرعية في الدول الغربية القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة زيادة نفوذ قطاع الأمن الخاص على الرؤساء والحكومات المنتخبين، والذين من المفترض أنهم يمثلون مصالح من اختارهم. ويستمدون شرعيتهم من شعوب دولهم. إلا أن دلائل كثيرة تكشف حقيقة تراجع الديمقراطية الشعبية في دولها الأصيلة فمثلا شركة هالبيرتون التي دعمت الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة لعام 2000، بعد وصول رئيسها ديك تشيني لمنصب نائب الرئيس-جورج بوش الابن-ضاعفت عقودها وعوضت دعمها للحزب للوصول إلى البيت الأبيض عبر عقد عدة اتفاقيات مع البنتاغون في حرب الولايات المتحدة على العراق (سويلم2005، ص.11).

كما تعمل الشركات الأمنية والعسكرية بجد لبناء علاقات قوية ومتينة مع بيروقراطيات داخل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكية، ووكالات أخرى رسمية تعتمد استراتيجيات أو تكتيكات تقدمها الشركات كخدمات. ساعد هذا التغلغل على اختراق عمليات تعظيم التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الإرهاب وتقديم كيفيات مواجهتها مما يجعل لهذه الشركات دور في وضع خطط واستراتيجيات المواجهة وبالتالي تحديد التكلفة التي يمكن لها أن تجنيها من ذلك (Ouchenane2017, p.191) . في كتابه المعنون [مُبَالغ فيه: كيف يضخّم الساسة وخبراء الإرهاب تهديدات الأمن القومي ولماذا يصدقونها؟]، يُحاجج البروفيسور جون مولر أستاذ العلوم السياسية في جامعة ولاية أوهايو بأن الولايات المتحدة بالغت كثيراً في مخاوفها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهو ما دفعها لإطلاق الحرب العالمية على الإرهاب والتي أنفقت في سبيلها مليارات الدولارات. صَبت بالأساس في مصلحة الأفراد والشركات والمؤسسات العاملة في مجال مكافحة الإرهاب. ويربط مولر، بين رد فعل أمريكا على أحداث سبتمبر برد فعلها على أحداث أخرى كبرى جرت خلال القرن الماضي استفاد منها ساسة كبار ورجال أعمال ومؤسسات صناعية ودفاعية وإعلامية أكثر من تحقيقها في هذه الحروب لمصالح أمنها القومي (العناني2020). ولعل تصريح باراك أوباما في عهدته الأولى أن الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 كانت خطأ استراتيجيا أكبر دليل على التخبط الذي تعيشه عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة من جراء تعددية الفواعل غير الرسمية، والتي أثرت على الأمن القومي والمصالح العليا لأمريكا.

لم يتوقف اختراق القطاع الأمني الخاص للمؤسسات الرسمية بل عمل أيضا على مستوى اختراق المجتمع الأمريكي، من خلال وسائل مختلفة. فقد شجع هذا القطاع وبشكل منهجي استراتيجية لزراعة العسكرة في طرق التفكير المدنية. وقد غطت هذه الاستراتيجية النشطة تجنيد الدعم والتعاون من "منظمات المحاربين القدامى، ومن جمعيات التجارة والغرف التجارية لبعض الدول وأجنحة الكنيسة الأصولية في الولايات المتحدة (Ouchenane2017, p.198).

مع انتشار النيوليبرالية في العالم الغربيّ، وما شعرت به الدول الغربية من ضرورة الحدّ من التكلفة البشريّة في أرواح جنودها المواطنين لتجنّب الضغط الداخلي الشعبيّ، بات الحل الأنجع هو استخدام الشركات الأمنيّة الخاصة. ووصف النجاعة هو ما تستخدمه هذه الشركات في الترويج لنفسها، تمامًا كما فعل مؤسس

شركة بلاكووتر حين قال عن شركته: [إنّ نجاعتها في حماية الأمن القوميّ لأمريكا كنجاعة شركة فيديكس في الشحن] (https://bit.ly/2NMzQ33).

أما ما يخص الدول الفاشلة؛ حاجج شون ماكفيت في مؤلفه [*المرتزقة الجدد -الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي*] أن انتشار الجيوش الخاصّة التابعة للشركات الأمنية والعسكرية زاد من الحروب وللاستقرار في الدول التي تعرف نزاعات داخلية، ولعل السبب في رأي ماكفيت يعود إلى رغبة هذه الشركات في استمرار هذه النزاعات ومنها استمرار تعاقداتها التي تجني منها أموالا طائلة، وهنا يبدو أن النزاع والثروة أصبحا ثنائية دلالية على استمرار أو تقلص دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في السياسات العالمية (https://bit.ly/2NMzQ33).

كما تُشير دراسة لجون دي مايكلزJon D. Michaels، أستاذ القانون الدولي في جامعة ستانفورد الأمريكية، إلى الترابط بين ما يجري في المنطقة العربية وبين شركات الأمن الخاصة، أين يكشف عن قدرة هذه الشركات على اقتناص فرص الاضطرابات، أو حالات التغيُّر وعدم الاستقرار، كما حدث فيما عُرف بـ " الربيع العربي". فقد ارتفع دخل شركات الأمن الخاصة العاملة في الدول العربية من 5 مليار دولار سنة 2011، إلى 12 مليار سنة 2012، إلى 14 مليار سنة 2013، و14 مليار أخرى سنة 2014. أي أن مجموع أرباح هذه الشركات في العالم العربي هو 45 مليار دولار خلال أربع سنوات. وتقدر وزارة الخارجية الفرنسية قيمة عائدات شركات الأمن الخاصة بحوالي 400 مليار دولار، علماً أن معدل دخل هذه الشركات الأمنية الدولية، التي تسهم (إسرائيل) في معظمها، ارتفع من حوالي 55 مليار دولار سنة 1990 إلى 202 مليار عام 2010. (https://bit.ly/2Bjpm8X)

إن ارتباط الاستخدام المتزايد للخدمات الأمنية الخاصة، مع الدول الفاشلة التي تدخل في مرحلة النزاع ثم ما بعد النزاع وبناء السلام. يطرح السؤال عن الآثار المستقبلية لاستخدامها على عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ففي اعتراف سكرتير الأمم المتحدة السابق كوفي عنان أقر بأنه بدون استخدام خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، فإن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر للقدرة على التنفيذ السريع والفعال لقرارات مجلس الأمن، الداعية لإرسال عمليات حفظ السلام في حالات الأزمات (Brathwaite2007,p.5) . مع العلم أن القانون الدولي لا ينظم بشكلٍ واضح أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمتعهدين الأفراد، وإنما توجد قواعد محددة فيه تتعلق بمسألة المرتزقة فقط، وهو لفظ قد عفا عليه الزمن، ويعجز عن تقديم وصف كافٍ لظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الجديدة .كما لا تتناول المواثيق الدولية أو الإقليمية التي تنص على حقوق النساء والأطفال، أو مواثيق حقوق الإنسان العامة، قطاع الخدمات الأمنية الخاصة على وجه التحديد.(يونج، شولتز 2008، ص.22)

ويوجد بين أفراد الأمن الخاص أمثلة على تورط رجال ونساء في حوادث عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على الرجال والنساء والفتيات والأولاد. ففي سجن أبو غريب في العراق، ادّعى أحد المعتقلين من الأحداث تعرُّضه للاغتصاب على يد أحد المدنيين العاملين بوظيفة مترجم لمصلحة شركة تيتان Titan وفي المعتقل نفسه، كانت هناك ادعاءات ضد أحد العاملين المدنيين التابعين لشركة كاسي CACI Corporationبانتهاج أساليب للاستجواب انطوت على ممارسات جنسية . ولم يتمَّ التحقيق في كلتا الحالتين. وقد أدى تورط أفراد من شركة دينكورب DynCorp في أعمال البغاء غير القانونية والإتجار بالبشر في البوسنة، وقيام الشركة بفصل أحد الموظفين وإحدى الموظفات فيها بسبب توريط زملائهما في البغاء القسري، إلى الإضرار بسمعة

القطاع في مجمله . وفي أفغانستان، وردت تقارير تفيد بأن متعهدي الخدمات الأمنية قد أسهموا في انتشار بيوت الدعارة وتورطوا في الإتجار بالأسلحة والنساء (يونج، شولتز 2008، ص. 14).

يُجادل المدافعين عن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، بأن لهذه الشركات أدوار ايجابية في تحقيق الاستقرار في بعض الدول الفاشلة، مثال ذلك دور شركة Executive Outcomes التي تم طلب خدماتها من حكومة السيراليون عام 1995، أين نجحت في تدريب القوات النظامية مما هيأ الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية تحت إشراف قوات حفظ السلام للأمم المتحدة، إلا أن انتهاء عقد الشركة عام 1997 ورحيلها عن البلد أدى إلى وقوع انقلاب أطاح بالحكومة المنتخبة (سويلم 2005، ص.22). ما يطرح هنا السؤال على نوعية الخدمات التي قدمت والتي انتهت فعاليتها مع انتهاء الخدمة مباشرة.

تقدم كرواتيا كذلك مثالاً ناجحًا على إمكانية استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتشجيع التنمية المؤسسية، ونشر الأعراف الديموقراطية داخل القطاع الأمني، بما في ذلك الرقابة المدنية على الجيش والاحتراف واحترام حقوق الإنسان. فمنذ بداية عام1994 ، وقعت شركة الموارد الفنية العسكرية MPRI عقدًا لمساعدة حكومة كرواتيا على إعادة هيكلة وزارة الدفاع وفي وقت سابق، كانت الخدمات التي اشترتها كرواتيا من الشركة مصممةً لمساعدة القوات المسلحة على الاستعداد للانضمام النهائي إلى برنامج الشراكة مع الناتو من أجل السلام. وقد أوضحت الباحثة ديبورا أفانت Deborah Avant أن صياغة إصلاح القطاع الأمني الخاص من خلال الالتزامات التعاقدية من جانب المنظمات الدولية قد تؤدي إلى ظهور أوضاع يكون فيها للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تأثير إيجابيّ في بناء الدولة، وذلك بالتحكم في تأثير القوات الخاصة في العمليات السياسية والأعراف الاجتماعية بشأن استخدام القوة (يونج، شولتز 2008، ص. 16). ونلاحظ هنا أن أفانت ربطت فعالية قطاع الخصخصة الأمنية بارتباطه بالمؤسسات الدولية ولعل الناتو كمؤسسة عسكرية متخصصة يعطي فعالية في الشراكة مع الشركات الأمنية والعسكرية أكثر من الأمم المتحدة كهيئة دولية عامة.

خاتمة:

إن انتشار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة جاء نتيجة اتساق خطابها وخدماتها مع التوجه النيوليبرالي الجديد الذي يمجد الحقوق والحريات الفردية ومنافسة القطاع الخاص للقطاع العام. مما مكنها من التحول إلى شركات عابرة للحدود القومية. كما ساهمت تحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، من حيث زيادة عدد الدول الفاشلة وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة في تعميق دور هذه الشركات.

إلا أن تنازل الدولة الإرادي لقطاع خصخصة الأمن لنيابة عنها في استخدام القوة سواء على مستوى الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الصغرى (النامية، والفاشلة)، عمق في الأولى من دور القطاع ووسع في الثانية من مهماته. فلجوء الدول الكبرى لشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لتخفيف من حدة الضغط الشعبي عليها من جراء التدخلات العسكرية في سياق الحرب على الإرهاب، كلفها مبالغ ضخمة ورضوخ لهذا القطاع، الذي أصبح مساهما في استراتيجياتها وخططها العسكرية وميزانيات حروبها. وبالتالي لم يتوقف أثر الشركات الأمنية والعسكرية ومعه المركب الصناعي العسكري على قيمة احتكار الدولة المشروع للقوة بل أصبح يشكل تهديدً لقيمة الديمقراطية التي تعني في أبسط معانيها خدمة مصالح الأغلبية الشعبية لا خدمة مصالح فئة رأسماليين منتفعين من الحروب. أما لجوء الدول الفاشلة والتي تفتقد أصلا لسيطرة التامة على القوة ويمكن القول أيضا أنها تفتقد للشرعية في أحيان كثيرة، يجعل دور القطاع الأمني الخاص، إما يَصب

لصالح السلطة التي تفتقد لشرعية فتلجأ لخدمات الشركات لتفرض وجودها، وهنا يمكن تخيل مدى انتهاكات حقوق الانسان التي يمكن أن تحصل، أو أن هذه الشركات تتدخل لصالح الطرف المتمرد على السلطة لقلب الموازين وإمكانية تقسيم الدولة أو حتى انتهاك حقوق من يقف لجانب الطرف السلطوي. والنموذج الليبي والسوري اليوم أحسن دليل على التوسع السلبي لدور الشركات الأمنية والعسكرية في الدول الفاشلة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إدري، ص (2019/2018). آلية صيانة الأمن الإنساني بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير دولاتية منطقة الساحل الإفريقي نموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. تخصص العلاقات الدولية. جامعة باتنة01. الجزائر.
2. إيفانز. ب، وسويل. و (2016/7/24). ترجمة: خبيب. ز. النيوليبرالية: الأيديولوجيا، والسياسات، والآثار الاجتماعية. تم التحميل بتاريخ 2020/6/14.

https://bit.ly/2VCpjfd

3. حسن الحاج، ع (2007). خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. الإمارات: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
4. حموم، ف. وطهراوي، ع. (2020). دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذج. الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية(1). 600-604.
5. الزيادات، ن.(2020/4/28). كيف أصبحت النيوليبرالية الأمريكية جائحة اقتصادية عالمية؟ تم التصفح بتاريخ 2020/6/12 على الرابط.

https://bit.ly/31FWXol

6. زيدان، م (2016/8/25). المرتزقة الجدد. الجيوش الخاصة والنظام العالمي، تم الإطلاع بتاريخ 20/6/14.

https://bit.ly/2NMzQ33

7. عبد الحي، و (2019/12/31). إسرائيل وشركات الأمن الخاصة. تم التصفح في2020/05/07.

https://bit.ly/2Bjpm8X

8. العناني، خ. (19 ماي 2020). دعه يقتُلْ. دعه يمُر: بضاعة "الحرب على الإرهاب" التي لا تكسد. تم تصفح المقال في 2020/05/29، على الرابط التالي:

https://bit.ly/3eOM72Q

9. يونج، ك، وشولتز، س (2008). باستيك.م، وفالاسيك.ك(محرران). النوع الاجتماعي وأثره في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، رزنامة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في القطاع الأمني. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

10. Brathwaite, Robert. (2007).The Impact of Private Security on U.S. Foreign Policy. The Center for Security Policy (17). 2-5.
11. Barkovic, Željk.(2011). The Privatisation of Security in Failing States –A Quantitative Assessment, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (24).4.
12. Ouchenane, Amel(2017). Measuring the influence of think tanks and the military industrial complex on US foreign policy (Comparative study).After 9/2001. Political Tropic(2). 189-198.
13. Krahmann, Elke. (2009). The transformation of the norm of the state monopoly on violence.Peace Research Institute Frankfurt.5-10.

14. Pierson, Christopher. (2005). The Modern State. London and New York : Routledge the Taylor & Francis Group.
15. Moesgaard, Christa. (2013).Private military and security companies – from mercenaries to intelligence providers. Danish Institute for International Studies. Accessed ,working paper(09).6-7.
16. Richemond-Barak Daphné. (2013). Can Self-Regulation Work ? Lessons from the Private Security and Military Industry.Michigan journal of international law,working paper(22).4-7